النون فهي اسم اي اما مصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا واما اسم فعل نحو ما
مثل به المصنف واورد عليه لام الامر فانه يدل على الامر اي الطلب ولا يقبل النون مع
انه ليس باسم وكلا فانها مفيدة للامر الذي هو ارتدع وانزجر ولا تقبل النون
وليست باسم باتفاق ولا يغني عنه مثاله شيا واجيب عن الثاني بمنع دلالتها على
الامر بل على الردع والزجر وهو ليس بامر وقد يجاب عن الاول بان المراد بالامر في تعريف
الامر الطلب المستقبل الملحوظ قصدا والطلب المفهوم من لام الامر طلب جزئي
ملحوظ تبعا كسائر معاني الحروف ويمكن ان يجاب بهذا عن الثاني ايضا على تقدير
تسليم انه يفيد الامر وقد ورد على الناظم ما يرد مثله على المصنف انه اطلق في
محل التقييد اذ كان حقه ان يقول فهي اسم فعل واجاب بعضهم بان في مثاله ما يرشد الى
المراد وبعض اخر بان المقام مقام تمييز اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم يعني
وتوفيته تحصل ببيان انتفا الامر عند انتفا قبول النون باثبات مطلق الاسمية
من غير حاجة الى بيان صنف ذلك الاسم الدال على الامر من غير قبول النون قيل واحسن
من هذين ان يقال ان مفهوم الامر الذي لا يقبل النون نوعان اسم فعل ومصدر نحو ضربا
زيدا فاطلق ليعمهما وكان التقييد بالاول مخلا وقد اشار الى ذلك ابن الصايغ وقبله
الناظم في شرح الكافيه انتهى وفيه بحث لانه لا يقطع مادة السوال اذ يعود
السايل ويقول كون ما ذكر نوعين انما يقتضي عدم التقييد بالاول لا الاطلاق
فهلا ذكر النوعين كما هو حقه فقال فهو اسم فعلا ومصدرا وقد كان يكفي ان يجاب
بان الغرض لم يتعلق الا بمجرد بيان اسميته الخارج بهذا القيد واما صنفية اسميته
فمعلومة من بابها وقد قيل على الجواب الثاني ايضا ان المقام وان كان مقام تمييز
اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم لكن مع الاشارة الى الفرق بين كل صنف واسم
فعله بدليل المثال وعليه المرادي وابن عقيل ولا يحصل هذا الغرض بقوله فالاسم
نعم الدال بالوضع ولا يقبل النون منحصر في اسم الفعل ان صح ان نحو كلا لا يدل على
الطلب بالوضع فليتامل والذي يقتضيه صريح كلام ابن المصنف ان الغرض
بهذا البيت مع التمييز المذكور الاشارة الى علامة اخرى تعرف
بها اسمية الكلمة حيث قال ما نصه والحاصل ان الكلمة متى رادفت الفعل

ولم

٥٦

ولم تصلح لعلاماته فهي اسم لانتفا الفعلية لانتفا لازمها وهو القبول لعلاماته وانتفا
الحرفيه لكون ما رادف الفعل قد وقع احد ركني الاسناد فوجب ان يكون اسما وان
لم تحسن فيه العلامات المذكورة للاسما لان الاسم اصل فلا الحاق به عند التردد او
انتهى ويوافقه قول المصنف وهذا اولى من التمثيل بقوله صه ويحمل الى اخر كلامه
وحينئذ وجه الاولية ظاهر ولا يرد عليه حديث المقام المتقدم لان افادة الناظم
بطريق العبارة ما يقتضيه المقام من تمييز اصناف الفعل لا ينافي افادة تمييز اخر
للاسم بطريق الاشارة والاستطراد ومراد ابن المصنف بالترادف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي اذ من شرط الاتحاد في المفهوم ومفهوم الاسم غير مفهوم الفعل
وقوله لانتفا لازمها اي الفعلية ولازمها قبول العلامات فاستدل بانتفا اللازم
وهو عدم قبول العلامات على انتفا الملزوم وهو الفعل واستدل على انتفا الحرفيه
بان ما رادف الفعل لا بد وان يوجد فيه احد ركني الاسناد وحينئذ يتعين سلب
الحرفية لان بين الحرف وثبوت احد ركني الاسناد مانعة جمع وما كان يستلزم
انعدام احد المتنافيين عند وجود الاخر فلزم حينئذ من تحقق احد ركني الاسناد
انتفا الحرفيه لهذا البرهان وقوله فوجب ان يكون اسما وان لم يحسن الخ قيل ظاهره
التناقض لان الاسم انما يثبت عند وجود شي من علاماته فكيف يعترف بالثبوت
ويعترف بانتفا العلامات فهو نوع من التناقض واجيب بانه لا يلزم من انتفا
العلامات انتفا جميعها فهو انتفا مخصوص لكونه نفيا لبعض العلامات فهو
نفي الاخص فلا يستلزم نفي الاعم وقوله فلا الحاق به عند التردد اولى ان يلزم
على ما ذكره ان الكلمة اذا تجردت عن علامات الفعل والحرف يجب ان تكون اسما
وان لم توجد علامة مخصوصة للاسم اذ هذه العلامة المشتركه وهي التردد
موجوده وهي كافيه وفيه ما فيه هذا وقد اعترض ابو حيان على الناظم بما
يرد مثله على المصنف بناء على ظاهر كلام المصنف الاتي فقال هذا الذي ذكره
من ان الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم ليس بشي لانه اما ان يقول بقول
الكوفيين فلا يصح لان اسما الافعال عندهم افعال فلا يقال انها اسما او
بقول البصريين فاسم الفعل ليس عندهم بامر بل مدلوله لفظ هو الامر

Copyright © King Saud University